حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

العدد ٦٨

السنة الخامسة - العدد الثامن والستون - شوال - ١٤٣٢هـ - سبتمبر ٢٠١١م الرياض - المملكة العربية السعودية

ص ٢ رئيس الجمعية يطالب بتقنين أحكام بدائل عقوبة السجن.

ص ٣ فرع الجمعية بجدة ينظم لقاء تعاونياً بين أعضائه ومحامين.

ص ٦ طالبة ماجستير تُعد رسالة عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وآلية عملها.

ص ٧ وزارة الصحة تصدر الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين.

بيان من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يرحب

بالموافقة السامية على إشراك المرأة في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية

رحبت الجمعية بالقرارات الملكية التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الأحد ١٤٣٢/١٠/٢٧هـ الموافق ٢٠١١/٩/٢٥م ، خلال كلمته التي ألقاها أمام مجلس الشورى بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى، والتي تضمنت منح المرأة حق «المشاركة في مجلس الشورى عضواً اعتباراً من الدورة السادسة و التصويت والترشح في الانتخابات البلدية بدءاً من دورتها الثالثة».

تتمة ص٤-٥

الدكتور القحطاني يتحدث عن وجود بعض المعتقلين السعوديين في سوريا

د. مفلح القحطاني

طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني السلطات السورية بمحاكمة الرعايا السعوديين القابعين في السجون السورية أو الإفراج عنهم وإخطار السفارة السعودية بأماكن تواجدهم ، مؤكداً أنه يصل للجمعية شكاوى من ذوي المعتقلين حيث قال «تصلنا اتصالات من أسر سعودية تفيد بأن أبنائهم توجهوا إلى سوريا ولا يعلمون عن مصيرهم ولم يبلغوا بخروجهم من الأراضي السورية ، و وصول بعض الأنباء عن اعتقالهم دون معرفة أي سجون يقبعون فيها حتى أنَّ السفارة السعودية تجد صعوبة في تحديد أماكنهم لتعدد الجهات التابعة لها السجون السورية» وأضاف لافتاً إلى عدم معرفة الجمعية للعدد الحقيقي للمعتقلين وأماكن سجنهم بقوله « الأقوال التي لدينا متضاربة بين من يقول أنهم بالعشرات ومن يقول أنهم أقل من ذلك» وعلق على أسباب اعتقال السعوديين في سوريا بقوله « للأسف بعض أسباب سجن السعوديين والخليجيين يعود لأسباب غير واضحة» ، وأكد القحطاني على الجهود المبذولة من الجمعية من أجل جمع البيانات كافة التي وردتها عن أسماء المختفين والمعتقلين السعوديين في سوريا وإعداد قوائم بها ورفعها إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي لمخاطبة الجهات ذات العلاقة، وقد لفت إلى أن أحد السعوديين الذي تم الإفراج عنه مؤخراً في سوريا أكد للجمعية عن وجود سعوديين في المكان الذي كان معتقلاً به ، وتحديداً فيما يسمى بـ (فرع فلسطين) التابع للمخابرات السورية .

بهدف زيادة الوعي الحقوقي لدى المجتمع

الجمعية تكثف محاضراتها وندواتها في جميع فروعها

أكد عضو الجمعية والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية الأستاذ خالد الفاخري على أنَّ الجمعية تعمل على تكثيف محاضراتها وندواتها التثقيفية والتوعوية في جميع فروعها ومكاتبها من أجل نشر الثقافة الحقوقية، مشيراً إلى أنَّ الجمعية تهدف من ذلك إلى زيادة الوعي لدى المجتمع بالواجبات والحقوق التي له وعليه، وأضاف «سنسلط الضوء على بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وسنقوم بإيضاحها بشكل تفصيلي للمواطنين» ، كما بين الفاخري أنَّ كثرة القضايا والشكاوى التي وردت للجمعية كشفت عن وجود نسبة من نقص الوعي الحقوقي لدى المواطنين ، وعن المناطق التي يكثر فيها استقبال الشكاوى والقضايا قال «لم ترتكز قضايانا على منطقة معينة ، ولكن هناك بعض القرى والأرياف ممن لا يطلعون على وسائل الإعلام المختلفة ، يكون إلمامهم بالثقافة الحقوقية أقل من غيرهم ، وبالتالي هم يحتاجون إلى اطلاع أكثر على الأنظمة والتعليمات التي تكفل لهم حقوقهم».

بعد صدور القرار الملكي بإشراك المرأة في الانتخابات البلدية ومجلس الشورى

الجمعية تؤكد أنَّ تلك القرارت تمكنها من حصولها على حقوقها والمشاركة في صناعة القرار

تتمة ص١.. جاء في نص الكلمة التي ألقاها خادم الحريمن الشريفين - حفظه الله - «بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ، أيها الأخوة الكرام : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يُسعدني أن ألتقي بكم في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى ، سائلاً الحق تعالى أن يوفقكم في أعمالكم ، أيها الأخوة والأخوات شعب المملكة العربية السعودية إنَّ كفاح والد الجميع الملك عبد العزيز مع أجدادكم - يرحمهم الله - أثمر وحدة القلوب والأرض والمصير الواحد واليوم يفرض علينا هذا القدر أن نصون هذا الميراث ، وأن لا نقف عنده بل نزيد عليه تطويراً يتفق مع قيمنا الإسلامية والأخلاقية».

وأضاف «نعم ، هي الأمانة والمسؤولية تجاه ديننا ، ومصلحة وطننا وإنسانيته، وأن لا نتوقف عند عقبات العصر ، بل نشد من عزائمنا ، صبراً وعملاً ، وقبل ذلك توكلاً على الله لمواجهتها، إنَّ التحديث المتوازن والمتفق مع قيمنا الإسلامية التي تصان فيها الحقوق مطلب هام في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين والمترددين ، يعلم الجميع بأن للمرأة المسلمة في تاريخنا الإسلامي مواقف لا يمكن تهميشها ، منها صواب الرأي والمشورة منذ عهد النبوة ، ودليل ذلك مشورة أم المؤمنين أم سلمة يوم الحديبية ، والشواهد كثيرة مروراً بعهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا ، ولأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي، في كل مجال عمل ، وفق الضوابط الشرعية وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء ، وآخرين من خارجها ، والذين استحسنوا هذا التوجه وأيدوه فقد قررنا التالي:

أولاً : مشاركة المرأة في مجلس الشورى ، عضواً اعتباراً من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية.

ثانياً : اعتباراً من الدورة المقبلة يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية ، ولها الحق كذلك في المشاركة في ترشيح المرشحين بضوابط الشرع الحنيف».

وبدورها أكدت الجمعية "أنَّ تلك القرارات تُعداستمراراً لتوجهات خادم الحرمين الشريفين لتعزيز مشاركة المرأة السعودية في الحياة الاجتماعية وفق الضوابط التي تقرها الشريعة الإسلامية ، وأنَّ هذه الخطوة السامية المباركة تأتي متوافقة مع مطالبات الجمعية خلال الفترات الماضية بضرورة إشراك المرأة في شؤون مجتمعها مما يؤكد على استمرار نهج خادم الحرمين الشريفين الإصلاحي و دعم مشاركة المرأة في المجتمع ، وتأمل أن تقوم المرأة السعودية بدورها المؤمل منها في خدمة مجتمعها بما يعكس هذه الثقة السامية".

■ القرارات جاءت مواكبة مع مطالبات الجمعية

د. عبد الرحمن العناد

أوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أنَّ القرارات السامية ستنعكس إيجابياً على المجتمع وتطوره وذلك من خلال تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية نظراً لكونها تمثل نصف المجتمع، وأوضح « أنَّ العبء انتقل حالياً إلى العنصر النسائي لإثبات وجودهن بعد تمكينهن من المشاركة بعضويات برلمانية وبلدية»، مؤكداً في الوقت ذاته أن الجمعية ستدعم ذلك التوجه من خلال تقديم المشورة والنصيحة من عضوات الجمعية لأخواتهن عضوات المجالس البلدية والبرلمانية، واعتبر أنَّ تلك الخطوة ستساعد في تحسين صورة المملكة خارجياً، مشيراً إلى أنه يجب أن تتضمن تقارير المنظمات الحقوقية الدولية تلك الخطوة ، حيث قال «إذا لم تنشر المنظمات الحقوقية الدولية هذه الخطوة لأي سبب كان ، فإنَّ تقاريرها ستكون غير حيادية وغير منصفة».

ومن جهته أكد الدكتور عبد الرحمن العناد عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى أنَّ الملك عبدالله صنع تاريخاً جديداً بتلك القرارات ، لافتاً إلى أنَّ تلك الخطوة «تنم عن قراءة ممتازة للواقع العربي وضرورة تحديث المجالس البلدية وإشراك المرأة فيها كصانعة قرار بها ، في ظل استحالة تغييب نصف المجتمع عن مثل تلك المؤسسات»، وأضاف «منحنا خادم الحرمين الشريفين أكثر مما نطالب به ، خصوصاً أنَّ جل ما كنا نتوق إليه في انتخابات المجالس البلدية هو إشراك المرأة كناخبة فقط ، وها هو اليوم يعلن مشاركتها كعضوة مرشحة وناخبة أيضاً ابتداءً من الدورة المقبلة للانتخابات»،

من جانبه أكد عضو الجمعية خالد الفاخري أنَّ القرار عادل ومنصف بحق المرأة ، وقال « يدل ذلك القرار دلالة واضحة على تقدير قيادة هذا البلد للدور الحيوي والريادي للمرأة وإسهاماتها الفاعلة في بناء مجتمعها ويؤكد على الدعم الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين للمرأة في جميع المجالات وإيمانه الكامل بقدرتها العلمية والثقافية مما يساهم في تمكين المرأة من قيامها بدورها الحيوي في بناء المجتمع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية»، في حين شددت الدكتورة الجوهرة العنقري عضو الجمعية والمستشارة في مجلس الشورى على أنَّ الخطوة المقبلة تكمن في المرأة نفسها ، وأضافت «المرأة التي تشارك بالفعل ويتم اختيارها، إضافةً للمرأة التي يجب أن تساند أختها ، وذلك في قيامها وانتهازها لهذه الفرصة لتؤدي دورها وتثبت عن جدارة أنها قادرة على القيام بهذا الدور ، وذلك بدءاً من دورها في مراحل التعليم المختلفة ، ودورها كطبيبة وفي مختلف المجالات إلى دورها كعالم على مستوى دولي»، من جانب آخر قالت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية « أنَّ الملك عبدالله لم يخيب الآمال ولا الظن ، فالذي عهدته منه بأنه سابق لعصره وفاهم للدين الإسلامي الفهم الحق المجرد من الأهواء والتقاليد ولأول مرة في مجلس الشورى تُخصص كلمة عن المرأة من أولها إلى آخرها كتأكيد على حقها في المشاركة في الحياة العامة» ، فيما وصفت الأستاذة عالية الفريد عضو الجمعية القرار بالحكيم والجريء والشجاع ، وبينت أنَّ القرار مصدر فخر واعتزاز لأنه سيبين أمرين ، أولهما أنَّ الإصلاح السياسي يبدأ من أعلى الهرم للدول الحكيمة ، فقرار الإصلاح جاء عن وعي وإرادة سياسية جادة من صاحب القرار ، والأمر الآخر يفرض هذا القرار احترام المجتمع للمرأة السعودية ككل ويعزز مبدأ المساواة ويمنع ممارسة التمييز ضد المرأة ويحد من مظاهر العنف الذي تتعرض له، ومن جهتها أكدت عضو الجمعية الدكتورة نورة الجميح أنَّ تلك القرارات جاءت متوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان وقبلها مع الشريعة الإسلامية ، وأضافت «هذا الاستهلال والإشادة والتقدير لدور المرأة وما يحويه من مدلولات ومضامين لقيمة المرأة ودورها في المجتمع يبعث على التفاؤل بأننا نخطو ولا نتوقف على المسار الصحيح للإصلاح والتحديث المتوازن المدروس الذي تصان فيه الحقوق وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية. فتلك القرارات الحكيمة الشجاعة، بمشاركة المرأة في التنمية والعمل العام واتخاذ القرار بإشراكها في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية، يحمل أبعاداً سياسية واجتماعية وحقوقية».

د. سهيلة زين العابدين

عالية آل فريد

المسؤولون يؤكدون أنَّ المرأة السعودية قادرة على العطاء ومشاركة الرجل في بناء الوطن

أوضح الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية والنائب الثاني لمجلس الوزراء أنَّ القرارات الملكية أكدت على إيمان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بدور المرأة المهم في التنمية بشكل فعال ، مؤكداً في الوقت ذاته أنَّ المملكة لديها «عناصر نسائية وطنية قادرة على العطاء وتستطيع المشاركة بكل اقتدار وبشكل فاعل في الرأي».

الأمير نايف « لدينا عناصر نسائية وطنية قادرة على العطاء والمشاركة في تنمية الوطن».

من جانبه وصف الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية القرارات الملكية بـ «عطاء جديد للوطن والمواطن ، وتخدم الصالح العام وفق الضوابط الشرعية»، مؤكداً استعداد الوزارة لتنفيذ تلك القرارات في الانتخابات البلدية ، وأضاف « الجميع يتطلع في كل عام لهذا الاجتماع المبارك ، والحمد لله أنه من خلال متابعتنا لما أُنجز من خلال وعود قُدمت ونُفذت من خلال الاجتماع السنوي لمجلس الشورى ، والشكر لله ونتطلع للمزيد مما يحقق الصالح العام ويخدم المواطن».

آل الشيخ «صوت المرأة يعادل صوت الرجل ، وترتيبات جديدة في القاعات والمكاتب».

كما ثمن وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة المبادرة الكريمة السامية ، التي ستساهم في استثمار العقول لدعم مسيرة التنمية في الوطن ، حيث قال « توجيهات خادم الحرمين الشريفين بمشاركة المرأة تأتي امتداداً لتعاليم الشريعة السمحة والتي تكفل للجميع حق التعبير والمشاركة بالرأي في شتى المجالات المتعلقة بحياة المسلم وفقاً لضوابط الشرع وثوابت الدين».

كما أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أنَّ صوت المرأة التي ستعين كعضو في مجلس الشورى يعادل صوت الرجل ، إضافةً إلى أنها ستتمتع بكامل حقوق العضوية في المجلس مثل الرجل تماماً ، و قال «سأعلن تفاصيل أعداد العضوات وتفاصيل المشاركة لوسائل الإعلام في وقت لاحق ، فحالياً نحن نعيش فرحة الخبر بهذين القرارين ، وهما مشاركة المرأة في مجلس الشورى والمجالس البلدية»، مؤكداً في السياق ذاته أنَّ المجلس سيعمل على إجراء ترتيبات لدخول العضوات في قاعة المجلس من خلال إعادة ترتيب القاعات والمكاتب التي سيتواجدون فيها مستقبلاً ، وسيكون لهن مدخل ومخرج منفصلان بعيداً عن الأعضاء وهذه أمور إدارية سنعمل على تنظيمها في وقت لاحق»، لافتاً إلى أن المجلس لديه حالياً ١٢ مستشارة « غير متفرغة»، وأضاف « لا تقتصر مشاركتهن على قضايا المرأة فحسب ، وإنما تشمل كل قضايا المجتمع التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها».

من جانبها أكدت الأميرة عادلة بنت عبد الله آل سعود رئيسة الهيئة الإستشارية للمتحف الوطني ورئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحافظة على التراث أنَّ تلك القرارات جاءت لتؤكد على مكانة المرأة ودورها الفعال في التنمية الشاملة التي تعيشها المملكة ، حيث قال «لقد دأبت حكومتنا الرشيدة على السير بخطى الإصلاح الذي يستند إلى عقدتنا السمحة وقيمنا الأصيلة ، ومواكبة إحتياجات العصر ، كما أنَّ دولتنا تسعى جاهدة إلى استكمال النهضة التنموية في كافة القطاعات معتمدة على الاستثمار في الطاقة البشرية من كلا الجنسين ، وعليه فإنَّ الاستفادة من عطاء المرأة جزء لا يتجزأ من هذا التوجه الحكيم».

فيما اعتبر وزير العدل الدكتور محمد العيسى القرارات بأنها تفعيلاً شرعياً لدور المرأة الحيوي ، لافتاً إلى «أن مشاركتها يعد من التحولات التي يفرضها الزمن ويصعب تجاهلها ، ولابد من التعاطي إيجاباً مع حراكها وأن نستصحب في كل شأن من شؤون هذا الحراك نصوص الشريعة». من جهته أشاد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة بتلك القرارات موضحاً دور المجتمع الكبير في بناء الوطن والتكاتف بين جميع أجناسه من أجل تنميته .

من جانبها قالت عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتورة ثريا عبيد «نحن متفائلون بالقرار، خصوصاً أنَّ صوت المرأة أصبح مسموع ، وأننا سنتغلب على مشكلاتنا بنسبة ٥٠ في المئة ، من خلال مناقشتها وتكون مشاركة بها في اتخاذ القرار».

الأمير نايف بن عبد العزيز

الأمير منصور بن متعب

د. عبدالله الربيعة

د. عبدالله آل الشيخ

د. محمد العيسى

د. عبد العزيز خوجة

د. ثريا عبيد

سيدات المجتمع : القرار الملكي يعزز مكانة المرأة في المشاركة الفعالة لتنمية الوطن وتطوره

رحبت الأوساط النسائية السعودية من ناشطات وأكاديميات ومواطنات بالقرار الملكي القاضي بانضمام المرأة لمجلس الشورى والمجلس البلدي ممثلة في عضوية كاملة وناخبة ، مؤكدين أن ذلك القرار يعد نقطة تحول في مسيرة المرأة السعودية ويعزز من دورها في الحياة العامة وصنع القرار وخدمة المجتمع ، وأكدوا في الوقت ذاته أنَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود هو من دعم مسيرة المرأة في كل مجالاتها، وهو الذي دفعها للعمل والإنتاج ومشاركة الرجل في نهضة الوطن كونها تمثل نصف المجتمع ، لاسيما وأنها في عهده تقلدت الكثير من المناصب القيادية الهامة وحققت إنجازات محلية وعالمية ، إضافةً إلى أن ذلك القرار سيدعم زيادة فرص عمل المرأة السعودية بما لا يتعارض مع ضوابط الشريعة الإسلامية.